



وجهة نظر

## القانون الدولي الإنساني .. شعار نرده وأغنية ننشدها

المصير العسكريين من الجرحى والمرضى في الميدان. ثم تتابعت بعد ذلك الاتفاقيات الدولية التي عدت حجر الزاوية للقانون الدولي الإنساني إلى أن توحدت باتفاقيات جنيف الأربع الصادرة في ١٢ آب / ١٩٤٩ والبرتوكولين المكملين لها عام ١٩٧٧، وهي الأعمدة الأساسية للقانون الدولي الإنساني. وما جاءت به هذه الاتفاقيات من قيم سامية جاءت به من قبل الشرائع السماوية التي نزلت رحمة للبشرية بهدف تكرييم الإنسان وتهذيب نفوسيه واحقاق السلام العادل للكافة.

ونعلم جيداً أن فقهاء المسلمين كانوا الأوائل الذين تناولوا أحكام الحرب والقتال في أبواب السير والجهاد، انتلاقاً من القرآن الكريم والسنّة النبوية الشريفة أي منذ عهود الإسلام الأولى.

إلا أنه على الرغم من وجود هذه الاتفاقيات فإن ضحايا النزاعات المسلحة على الصعيد العالمي يتزايد

bastمرار، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. والسبب في ذلك يعود إلى أنه ليس لهذا القانون الدولي الإنساني صفة الإلزام. أي أنه لا يتضمن تدابير تنفيذية تفصيلية، مقتضاها على بيان بعض أنواعها تاركاً للدول الأعضاء اختيار ما تراه. وتقع على الدول الأطراف اتخاذ التدابير الملائمة سواء أكانت في صورة التشريعات أو في شكل اللوائح التنفيذية. كما أنه يواجه جملة من التحدّيات والصعوبات أيضاً أبرزها افتقاره إلى سلطة تشريعية مركزية دولية ونظام مركيزي للتراضي، ولهذا فإن القانون الدولي الإنساني لم يتم تفعيله بالشكل الملائم. والسؤال المطروح كيف يتم تفعيل هذا القانون بالشكل الجدي والعادي؟ لأنه إذا لم يُفعّل فسيظل مجرد مواد صماء وعلم في الأوراق غير نافذ ومجرد إرشادات ونصائح وتوجيهات.

إذن فإن القانون الدولي الإنساني بحاجة ماسة إلى تفعيله. ولكن يتم تفعيله لا بد من إعطائه صفة الإلزام. وأنا أرى أن قوة الإلزام تكمن



بقلم:  
د. فاروق أبو الشامات  
رئيس اللجنة  
الدستورية والتشريعية  
في مجلس الشعب السوري

تعد قضية حقوق الإنسان في وقت النزاعسلح من أهم القضايا المعاصرة التي تشغل أذهان فقهاء القانون ورجال السياسة والمفكرين لما تعانيه البشرية من كثرة الاعتداءات والظلم والحروب.

ونظراً لهذه الأهمية فقد نظم الاتحاد البرلماني العربي بالاشتراك مع منظمة الصليب الأحمر مؤتمراً إقليمياً ثانياً للبرلمانيين العرب في مجال القانون الدولي الإنساني في القاهرة في العام الماضي وكان لي شرف المشاركة فيه.

كانت الغاية من هذا المؤتمر تفعيل القانون الدولي الإنساني وخاصة في المنطقة العربية التي تموّج بالاعتداءات المسلحة في فلسطين المحتلة، وخاصة في غزة وفي عدة مناطق أخرى ينتهك فيها هذا القانون الذي وجد ليعزّز حقوق الإنسان ويوفّر الحماية ل مختلف المجموعات البشرية.

بحث المؤتمرون في هذا المؤتمر جملة من القضايا كان أبرزها ضرورة إيجاد طريقة وآلية لتفعيل القانون الدولي الإنساني ووضع قواعده موضع التنفيذ، لذلك بات من الضروري أن نتعرف على هذا القانون.

أجمع فقهاء القانون الدولي على أن هذا القانون هو عبارة عن مجموعة القواعد القانونية التي تستهدف في حالات النزاع المسلح حماية الأشخاص الذين يعانون ويلات هذا النزاع، وفي إطار أوسع حماية الأعيان التي ليس لها علاقة مباشرة بالعمليات العدائية. كما يختلف هذا القانون عن القانون الدولي العام بأن هذا الأخير يهتم بحماية حقوق الإنسان بوجه عام وخاصة في غير النزاعات المسلحة. القانون الدولي الإنساني قانون قديم بدأ بآراء الفلاسفة ودعاة الإنسانية أمثال السويسري (هنري دوفان) الذي راشه ما شاهده عام ١٨٥٩ من آلاف القتلى والجرحى في معركة (سد لفرينو)، فدعا إلى إنشاء اللجنة الدولية للصلب الأحمر عام ١٨٦٣. وبعدها بعام وبدعوه من مجلس الاتحاد السويسري، عقد مؤتمر تم فيه إقرار اتفاقية عام ١٨٦٤ وهي الاتفاقية الأولى ذات الطابع العالمي لتحسين

البقاء ص ١١

نشرة تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي مرة كل شهرين

الإخراج الفني  
محمد وائل اسعيد

مساعد رئيس التحرير  
أحمد مكيش  
مدير العلاقات البرلمانية

المدير المسؤول ورئيس التحرير  
نور الدين بوشكوح  
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

الإدارة: دمشق - سوريا - صب ٤٣٠ - هاتف: ٦١٣٠٤٢ - ٦١٣٠٤٣ - فاكس: ٦١٣٠٢٢٤ - الموقع على الانترنت: [www.arab-ipu.org](http://www.arab-ipu.org)

## جديد الاتحاد البرلماني العربي .. «آفاق برلمانية عربية»



قليلة من هذا العدد على المشاركين في المؤتمر السابع عشر للاتحاد في العاصمة القطرية الدوحة.

وتأمل الأمانة العامة من الأخوة البرلمانيين العرب أن لا يضنوا على المجلة بابحاثهم ومقاليتهم. فهذه المجلة هي مجلتهم، وهي مفتوحة لهم جميعاً ليدلوا بأرائهم، ويتحاوروا، ويعكسوا تجاربهم في مختلف مناحي العمل البرلماني، تشعرياً ومراقبة. كما تأمل هيئة التحرير تزويدها بأية ملاحظات مفيدة حول هذا العدد، من حيث الشكل والمضمون. عن طريق البريد الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي: [info@arab-ipu.org](mailto:info@arab-ipu.org)

في الأول من شهر شباط (فبراير) ٢٠١١ أصدرت الأمانة العامة للاتحاد العدد الأول من مجلة «آفاق برلمانية عربية» نصف السنوية التي قرر الاتحاد إصدارها، والتي ستخصص للدراسات البرلمانية والقانونية.

وقد ساهم في تحرير هذا العدد الأول برلمانيون وخبراء قانونيون من مصر والجزائر وسوريا والمغرب والبحرين وفلسطين وأيضاً الأمين العام للاتحاد.

وراعت الأمانة العامة للاتحاد في المجلة موضوع الشكل والإخراج، فجاء هذا العدد بإخراج عصري أنيق نتمنى أن يكون مقبولاً من الأخوة البرلمانيين العرب. و تم توزيع كمية غير

## القانون الدولي الإنساني .. شعار نردهه وأغنية ننشدتها - بقية

ومن ثم يمكن القول بأن دور المحكمة هو دور مكمل لدور القضاء الوطني وهو ما يتحقق به مبدأ الاختصاص التكميلي أو ما يطلق عليه مبدأ التكامل بين المحكمة الجنائية الدولية والقضاء الوطني.

### الأمر الثالث

ضرورة وجود مؤسسة تكون الهيئة أو الآلية التي ينبغي أن تتضطلع بتنفيذ أحكام القانون الدولي الإنساني. هذا وقد اقترح أحد البرلمانيين العرب أن ينماص أمر هذه المؤسسة إلى منظمة الأمم المتحدة.

إلا أنتي أرى أن التمهيشه الحاصل لدور الأمم المتحدة وتطبيقاتها للمعايير المزدوجة في مثل هذه النزاعات، وكونها خاضعة لهياكل القوة القائمة أكثر منها لحكم القانون، وسيطرة القوى العظمى على قرار الأمم المتحدة ومجلس الأمن من خلال استخدامها لحق الفيتو، وغيرها من المعايير الأخرى مثل وجود عنصر سياسي تتأثر به العلاقات الدولية عند تعديل هذا القانون وتتفاذه، حيث أنها نعيش اليوم في زمن الواقعية في العلاقات الدولية والتي يحكمها توازن القوى والمصالح. كل هذا لا يجعلنا مطمئنين إلى توفر الإمكانيه الجديه لقيام الأمم المتحدة بهذا الدور.

### الأمر الرابع

إنه من الضروري أن تبدأ أو أن تستكمل الحكومات العربية خطوات التطبيق الوطني لأحكام القانون الدولي الإنساني من أجل صالح الأمة العربية بأكملها، وأن تعمل على تشكيل لجان قانونية من أعضاء مجالس الشعب المختصين بالقانون لإيجاد آلية وطريقة لوضع قواعد هذا القانون موضع التنفيذ وتقديم اقتراحاتها إلى الاتحاد البرلماني الدولي لاعتماده أصولاً، وذلك حتى لا يبقى القانون الدولي الإنساني مجرد شعار نردهه وأغنية ننشدتها.

في الأمور التالية:

### الأمر الأول

ضرورة موافمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية بحيث يتم تسيير الجهد لمراجعة التشريعات الوطنية النازفة في الدول العربية بحيث تتفق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني في مجالات قمع جرائم الحرب، وذلك بما يتلاءم والمصالح القومية لكل دولة. وهذا يتطلب تشكيل لجنة متتابعة لوضع الخطة اللازمة موضع التنفيذ، وذلك بعد أن يتم حث الجهات الحكومية للدول على دعم ومواصلة برامج نشر القانون الدولي الإنساني في الأوساط التعليمية الجامعية والمعاهد التدريبية المتخصصة.

### الأمر الثاني

ضرورة وجود قضاء دولي جنائي ومحاكم جنائية دولية. وهذا القضاء سيعطي الروح لقواعد القانونية الموجودة في القانون الدولي الإنساني وكذلك إلى وجود المحاكم الجنائية الدولية التي ستحاكم مرتكبي هذه الجرائم كما أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية هو اختصاص مكمل لاختصاص القضاء الجنائي الوطني كما أن نظام روما الأساسي المقر بمؤتمر روما عام ١٩٩٨ ينطوي على دعوة الدول الأطراف إلى المباشرة بالتحقيق في آية وقائع تشكل جرائم، وفقاً لنصوص الاتفاقية بواسطة السلطات الوطنية المختصة طبقاً لقوانين الوطنية باعتبار أن هذا الموقف يشكل خط الدفاع الأول للتعامل مع الجرائم الدالة في اختصاص المحكمة.

أما في حال عجز السلطات الوطنية عن الاضطلاع بتلك المهمة، لسبب أو آخر، فإن الاختصاص ينعقد للمحكمة الجنائية الدولية.

## المرصد البرلماني

### أنشطة شاركت فيها الأمانة العامة للاتحاد:

- شاركت الأمانة العامة للاتحاد خلال الفترة الماضية في عدد من الأنشطة البرلمانية العربية والإقليمية والدولية:
  - الجمعية ١٢٣ للاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في جنيف في النصف الأول من شهر تشرين الأول - أكتوبر - ٢٠١٠، ونظمت الأمانة العامة اجتماعاً تشاورياً للفوود البرلمانية العربية التي شاركت في أعمال تلك الجمعية.
  - المؤتمر البرلماني الدولي حول الأزمات، الذي عقد في عمان (تشرين الأول - أكتوبر - ٢٠١٠).
  - الدورة الخامسة للجمعية البرلمانية المتوسطية، التي عقدت في العاصمة المغربية - الرباط (٢٨-٣٠/١٠)، ونظمت الأمانة العامة اجتماعاً تنسيقياً للفوود البرلمانية العربية المشاركة، تناول توحيد المواقف العربية من القضايا المطروحة أمام الجمعية، لاسيما الاتفاق على ملة الشواغر في هيئات الجمعية أسفراً عن انتخاب رئيس ونائب رئيس من المجموعة العربية.
  - المؤتمر السنوي الدوري للاتحاد البرلماني الإفريقي، الذي عقد في غينيا الاستوائية (تشرين الثاني - نوفمبر - ٢٠١٠).
  - الاجتماع التنسيقي لممثلي المنظمات العربية المخصصة للنهوض بالحركة العمالية، الذي عقد في القاهرة (كانون الأول - ديسمبر - ٢٠١١).
  - الاجتماع التحضيري للدورة الأولى لبيان الطفل العربي، الذي عقدته جامعة الدول العربية في القاهرة (كانون الأول - ديسمبر - ٢٠١٠).
  - الاجتماع السنوي للسادة رؤساء المجالس في دول الخليج العربي، الذي عقد في أبو ظبي في (تشرين الثاني - نوفمبر - ٢٠١٠).
  - المؤتمر الاستثنائي لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد في أبو ظبي (كانون الثاني - يناير - ٢٠١١).
  - اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي المكرس لدراسة مشروع الخطة الإستراتيجية للاتحاد، الذي عقد في جنيف (شباط - فبراير - ٢٠١١).
  - الاجتماع السنوي لرابطة مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة لها في إفريقيا والعالم العربي، الذي عقد في الغابون (شباط - فبراير - ٢٠١١).

### انتهاء فترة ولاية المجلس الوطني الاتحادي

- خلال شهر شباط (فبراير) الماضي انتهت فترة ولاية المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة. وكانت مشاركة المجلس في أعمال المؤتمر السابع عشر للاتحاد البرلماني العربي في الدوحة آخر نشاط له. وسوف يجري تحديد موعد انتخابات المجلس الجديد بقرار من صاحب السمو رئيس الدولة خلال الأشهر القادمة.

### انتخابات برلمانية جديدة في البحرين

#### - تشكيل جديد لمجلس الشورى

- خلال شهر تشرين الثاني - أكتوبر - ٢٠١٠، جرت في مملكة البحرين الشقيقة انتخابات لاختيار أعضاء مجلس النواب الجديد. وتم في الجلسة الأولى للمجلس الجديد انتخاب معالي السيد خليفة بن أحمد الظهراني، رئيساً لمجلس النواب. كذلك جرت في المملكة الشقيقة إعادة تشكيل مجلس الشورى، وتعيين معالي السيد علي بن صالح الصالح رئيساً لمجلس الشورى الذي ازداد فيه عدد النساء من ست إلى أحد عشر عضواً.

### انتخاب النجيفي رئيساً لمجلس النواب العراقي

- بعد أشهر من انتهاء الانتخابات التشريعية في العراق الشقيق، وفي الجلسة الأولى التي عقدها المجلس الوطني الجديد تم انتخاب سعادة السيد أسامة عبد العزيز النجيفي، رئيساً للمجلس.

### إعادة انتخاب الخليفي رئيساً لمجلس الشورى القطري

- في بداية دور الانعقاد التاسع والثلاثين قام مجلس الشورى القطري الشقيق بإعادة انتخاب سعادة السيد محمد بن مبارك الخليفي، رئيساً لمجلس الشورى لولاية جديدة.

### حل كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى في مصر

- إثر نجاح الثورة الشعبية التي اندلعت في مصر الشقيقة في ٢٥/١/٢٠١١، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، الذي تسلم مقاليد السلطة في البلد الشقيق بعد تحيي الرئيس حسني مبارك عن رئاسة الجمهورية، قراراً بتعليق العمل بالدستور وتشكيل لجنة لإدخال تعديلات عليه، وحل كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى. ويدرك بأن مجلس الشعب قد تم انتخابه في أواخر شهر تشرين الثاني - نوفمبر - ٢٠١٠.
- وسوف يجري تعديل الدستور وإصدار قانون انتخابات جديد تجري بموجبه الانتخابات الجديدة خلال فترة انتقالية مدتها ستة أشهر وفقاً لما التزم به المجلس الأعلى للقوات المسلحة.



**يحيى علي الراعي**  
رئيس مجلس النواب اليمني

- إننا في هذه اللحظة الدقيقة من تاريخ أمتنا ندرك أنه تقع علينا جميعاً مسؤولية التصدي للتحديات التي تواجه أمتنا في سبيل الارتقاء بأشكال التضامن العربي وتحقيق التكامل الاقتصادي بين دولنا.



**مسعود ولد بلخير**  
رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية

- من الواضح أن الإيمان الصادق بالمبادئ الديمقراطية، والسعى الجاد في إرساءها، يشكلان شرطين أساسيين لاحترام حقوق الإنسان، الذي بدونه لا يمكن تحقيق أي سلم اجتماعي أو نمو اقتصادي.

## من مداخلات رؤساء وفود المنظمات التي حضرت المؤتمر بصفة مراقب



**د. ثيو- بن غوريراب**  
رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

- تؤسس الديمقراطية على مبدأين جوهريين: المشاركة والمساءلة. فكل إنسان الحق للمشاركة في صنع القرار، وإدارة الشؤون العامة. كذلك لكل إنسان الحق في الوصول إلى المعلومات حول أنشطة القادة والحكومات والتواصل مع الممثلين المنتخبين في جميع المستويات.



**د. محمد الشيخ بيد الله**  
رئيس مجلس المستشارين في المغرب  
رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشوري  
والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

- لقد حان الوقت لإرساء جسور التعاون العربي - الإفريقي واستحضار ما يزخر به الطرفان من موارد ومؤهلات تنمية وطبيعية هائلة، كما حان الوقت لكي تتجه الرساميل الاستثمارية والخبرات التقنية العربية تجاه إفريقيا.



**السيد نزي كويي**  
الأمين العام للاتحاد البرلماني الإفريقي

- أود التأكيد على تعلقنا بإطار الحوار البرلماني الإفريقي - العربي من خلال تعاون وثيق بين منظمتنا : الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الإفريقي، وهو تعاون قائم على قيم نتشارك فيها، وتنسيق أفضل لأنشطتنا خلال المؤتمر الدولي.



**السناتور ريتشارد مور**  
رئيس المؤتمر الوطني لشريعي  
الولايات الأمريكية

- إن بعضنا من يعمل في الهيئات التشريعية والبرلمانية يتمتعون بثقة كبيرة، ونتحمل مسؤولية جماعية كبيرة لخدمة مصالح شعوبنا. ونحن في الهيئات التشريعية الأمريكية، ملتزمون بالبناء على الأسس المتين من التعاون مع القادة البرلمانيين للدول العربية، لإيجاد مزيد من العمل المشترك والمشاركة في الآراء والتجارب.



### قصي السهيل

نائب الأول

رئيس مجلس النواب العراقي

- يجب توجيه خطط وبرامج التنمية المستدامة في وطننا العربي بالتركيز على استيعاب الطاقات والقدرات البشرية، وبخاصة أبناءنا من فئة الشباب العربي الخلاق والمبدع وامتصاص البطالة بكل أشكالها.



### د. محمود الأبرش

رئيس مجلس الشعب السوري

- لو استعرضنا ما يجري في منطقتنا لوجدنا أن من أهم أساليب المباشرة وغير المباشرة، هو الاحتلال لأرض الغير، والتدخل في سياسات الدول من قبل القوى المتسولة، الأمر الذي أعاد اهتمام الحكومات بمصالح الناس ومشاركة الشعب في صنع القرار وممارسة الحوار، ما أثر سلباً على عملية الإصلاح والتنمية بأشكالها كافة.



### سليم الزعنون

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

- اسمحوا لي، وأنا أدرك بأن للقدس في عقل وقلب كل منكم موقع، أن أنه، إن لم أقل أحذر، من أن القدس في خطر حقيقي، وأن المخططات الإسرائيلية الهدافـة إلى تهويدـها تقدم بخطى حثيثة وسريعة، وبـأنـ الحرمـ القدسـيـ وماـ عليهـ منـ بنـاءـ مـعـرـضـ لـلـاهـيـارـ.



### الشيخ أحمد بن محمد العيسائي

رئيس مجلس الشورى العماني

- إن هذه الأمة لن تسترد حقوقها ولن تتقدـمـ إـلـىـ الأمـامـ ولـنـ تـلـحـقـ بـرـكـ الحـضـارـةـ وـالـتـطـوـرـ إـلـاـ بـتـحـقـيقـ الـوـحدـةـ الـعـرـبـيـةـ وـبـالـتـعـاوـنـ الـفـاعـلـ وـالـتـنـسـيقـ الـمـسـتـمرـ، وـبـنـدـ وـمـحـارـيـةـ كـلـ مـاـ مـنـ شـانـهـ تـأـجـيجـ الـخـلـافـاتـ وـزـرـعـ الـفـتـنـ.



### نبيه بري

رئيس مجلس النواب اللبناني

- إنني أحـملـ هـدـيـةـ يـقـدـمـهاـ لـبـلـانـانـ إـلـىـ نـظـامـهـ الـعـرـبـيـ وـالـإـسـلـامـيـ وـالـمـوـسـطـيـ هـيـ اـسـتـقـرـارـهـ وـالـحـفـاظـ عـلـىـ صـيـغـةـ التـعـاـشـ الـفـرـيـدـ بـيـنـ أـبـنـائـهـ وـاسـقـاطـ كـلـ مـحاـولـةـ لـتـقـطـيعـهـ أوـ جـعـلـهـ هـامـشاـ للـتـسوـيـةـ الـمـخـطـطـةـ لـلـمـنـطـقـةـ.



### جاسم الخراfee

رئيس مجلس الأمة الكويتي

- إنـاـ الـيـوـمـ فيـ ظـلـ ماـ تـشـهـدـهـ مـنـطـقـتـاـ الـعـرـبـيـةـ مـنـ أـحـدـاثـ وـتـطـوـرـاتـ أـشـدـ مـاـ نـكـونـ بـحـاجـةـ إـلـىـ الـمـصـارـحةـ لـنـضـعـ أـيـدـيـنـاـ عـلـىـ الـجـراحـ وـنـشـخـصـهـاـ وـنـعـالـجـهـاـ.



### عبد الواحد الراضي

رئيس مجلس النواب المغربي

- لا مفر اليوم ولا بديل عن الانخراط في روح العصر ومنطقه وقيمـهـ الـكـوـنـيـةـ، وـهـيـ قـيـمـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ وـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ الـمـؤـطـرـةـ لـنـظـامـ دـيمـقـراـطـيـ تـقـومـ فـيـهـ الـمـؤـسـسـاتـ الـمـنـتـخـبـةـ بـكـيفـيـةـ تـزيـيـهـ بـدـورـهـاـ فـيـ التـمـثـيلـ.



### خديجة عثمان

عضو مجلس الشعب المصري

- نـحنـ كـبـرـلـانـيـينـ،ـ مـمـثـلـينـ لـلـشـعـوبـ الـعـرـبـيـةـ،ـ يـتـعـينـ عـلـيـنـاـ أـنـ نـشـارـكـ فـيـ اـسـتـعـادـةـ تـضـامـنـاـ الـعـرـبـيـ،ـ وـأـنـ نـفـتـحـ الـطـرـيـقـ لـمـرـحـلـةـ جـدـيـدةـ تـحـاـصـرـ الـخـصـومـاتـ وـالـخـلـافـاتـ،ـ وـأـنـ نـجـعـلـ الـمـصالـحـ الـعـرـبـيـةـ فـوـقـ كـلـ اـعـتـارـ.

# من مداخلات رؤساء المجالس في المؤتمر ١٧



**فيصل عاكف الفايز**  
رئيس مجلس النواب الأردني

- إن المستجدات الحالية في منطقتنا العربية تستوجب أن نتناول، وبكل جدية، موضوع التكامل الاقتصادي العربي، والخطوة الأولى على هذا الطريق تتمثل في بناء علاقات استراتيجية طويلة المدى على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.



**محمد بن مبارك الخليفي**  
رئيس مجلس الشورى القطري  
رئيس الاتحاد البرلماني العربي

- إن قضية حقوق الإنسان والديمقراطية من أهم القضايا المطروحة على المستوى الدولي. كما أن حقوق الإنسان تعتبر الآن مقياساً لمدى التطور والتقدم والارتقاء.



**خليفة بن أحمد الظهراني**  
رئيس مجلس النواب البحريني

- ليس بخاف على أحد أهمية تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وعلاقتها بالتنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة هي التي تحقق حاجة الأجيال الحاضرة وطمأناتها دون أن تنسى حقوق الأجيال القادمة وحاجاتها.



**عبد العزيز الغرير**  
رئيس المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي

- لعل أكثر التحديات خطورة في الجسم العربي لا تتعلق فقط بالتحديات العربية الداخلية، ولكنها أيضاً تمتد إلى تدخلات القوى الإقليمية والدولية، التي استباحت مبدأ سيادة الدول.



**علي أمدان عبدو**  
عضو وفد مجلس النواب الليبي

- التضامن العربي، خيار مصيري وحتمي، ولتحقيق هذا التضامن علينا تفعيل العمل العربي المشترك بجدية ورؤية جديدة وقرارات جادة وعملية.



**عبد العزيز زياري**  
رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري

- لا بد أن نركز جهودنا في بناء دول قوية سياسياً بمؤسسات تستند إلى شرعية ومصداقية تؤهلها لأداء الدور المنوط بها من أجل مواجهة التحديات والمشاكل المطروحة.



**هجو قسم السيد عيسى**  
نائب رئيس مجلس النواب السوداني

- كانت آخر مستحقات عملية السلام في السودان وخاتمة فصل في العلاقة بين الشمال والجنوب، اتفاقية السلام التي فتحت آفاقاً للتعامل السلمي بين مكونات الوطن الواحد، مع إتاحة الفرصة لتحديد مستقبل أبناء الجنوب عند نهاية الفترة الانتقالية.



**الشيخ د. عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ**  
رئيس مجلس الشورى السعودي

- إن مفهوم الديمقراطية الذي يشكل أحد محاور نقاشاتنا اليوم، يتطلب منا الخروج برأي يتفق عليها الجميع، تراعي التنوع الثقافي والحضاري، وتترجم مبادئ العدل والحرية والمساواة والحفاظ على الكرامة وحقوق الإنسان.

الإنساني واتفاقيات جنيف وخاصة الاتفاقية الرابعة.

٥ - إن المشاركين في الاجتماع يؤكدون على دور المرأة وفاعليتها في المجتمع وتنميته، ويؤيدون كل المبادرات التي من شأنها أن ترقى بمساهمة المرأة في كل الميادين ويثمنون النجاحات الكبيرة التي تحقق للمرأة في المنطقة العربية مؤكدين عدم موافقتهم على ما جاء في الوثيقة بخصوص منطقة الخليج العربية.

٦ - سجل المشاركون أن الأنشطة المستقبلية للاتحاد البرلماني الدولي، في حال إقرار الإستراتيجية، سوف تشهد تكتيماً نوعياً يتطلب إمكانات مادية ومالية كبيرة لم يبين هذا المشروع مصادرها.

كما أشار التقرير الصادر عن الاجتماع إلى الإشكاليات التي تثيرها الخطة، سواء تلك المتعلقة بالإطار العام الذي يحكم مشروع الإستراتيجية، أو تلك التي تتعلق بالأهداف السبعة التي حددتها المشروع.

وللإطلاع على هذه الإشكاليات بقسميهما، يمكن الرجوع إلى النص الكامل للتقرير الصادر عن الاجتماع في موقع الاتحاد البرلماني العربي على شبكة الانترنت :

[www.arab-ipu.org](http://www.arab-ipu.org)

والجدير بالذكر أن الاتحاد قد قدم التوصيات التي خلص إليها اجتماع الخبراء، باسم المجموعة العربية، إلى اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف (٢٠١١/٢١-١٩)، التي سوف تدرس آراء جميع المجموعات الجيو- سياسية، وتقدم نتائجها إلى الجمعية ١٢٤ للاتحاد التي ستعقد في مدينة بنما، في أواسط شهر نيسان (أبريل) ٢٠١١.

## مشروع الخطة الإستراتيجية لتطوير الاتحاد البرلماني الدولي

# اجتماع لجنة الخبراء البرلمانيين والقانونيين العرب

التاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٠ ، نظم الاتحاد البرلماني العربي في عمان، اجتماعاً خاصاً لخبراء برلمانيين وقانونيين، يمثلون الشعب الأعضاء في الاتحاد، لمناقشة مشروع الخطة الإستراتيجية لتطوير الاتحاد البرلماني الدولي للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٠.

وانصب الاجتماع الأستاذ عبد الرؤوف العلمي، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، رئيساً للاجتماع.

واستمع المشاركون إلى عرض مفصل للدراسة التي قامت بها الشعبة البرلمانية، في المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، حول مشروع الخطة قدمه الأستاذ راشد الشريقي، عضو المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي و ممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي.

وبعد هذا العرض الذي لقي ترحيباً من جميع المشاركون في الاجتماع، فتح باب المناقشة التي أكد المشاركون من خلالها على المبادئ التالية:

١ - إن وضع استراتيجية خاصة بتطوير الاتحاد وتطبيقها لا يستلزم تغيير الشكل القانوني للاتحاد البرلماني الدولي، بتحويله إلى منظمة دولية، أو إبرام اتفاقية جديدة مع الأمم المتحدة، بل يجب الالتفاء باتفاقية

يعقد الاتحاد البرلماني الدولي جمعيته الرابعة السلس للسلطة».

اللجنة الثانية - لجنة التنمية المستدامة والتمويل والعشرين بعد المائة في مدينة بنما في الفترة من ١٥-٢٠ / نيسان - أبريل ٢٠١١. وسوف تناقش الجمعية والتجارة:

«دور البرلمانات في ضمان التنمية المستدامة من خلال إدارة الموارد الطبيعية والإنتاج الزراعي والتغير الديمغرافي».

اللجنة الثالثة - لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان: «الشفافية والمساءلة في تمويل الأحزاب السياسية».

اللجنة الأولى - لجنة السلام والأمن الدوليين: «توفير إطار شرعي يهدف إلى منع العنف الانتخابي وتحسين المراقبة الانتخابية وضمان الانتقال والحملات الانتخابية».

قضايا  
هامة أمام  
الجمعية

124

- مؤتمر تونس حول «المراة العربية في البرلمان»، ٢٠١١
- مشروع ميزانية الاتحاد لعام وقد ناقشت اللجنة بنود جدول أعمالها، ووصلت إلى القرارات التالية:
- تشين الجهود التي بذلتها الأمانة العامة للاتحاد لإصدار العدد الأول من مجلة الاتحاد نصف السنوية (آفاق برلمانية عربية) التي تلبي جانباً هاماً من اهتمامات البرلمانيين العرب. وقد قدمت اقتراحات عديدة حول المجلة منها:
- إحداث باب خاص للترجمة.
- الاهتمام بعرض التجارب البرلمانية للشعب العربية وغير العربية.
- استكمال مختصين في القانون الدستوري.
- نشر دراسات للتعرف بالأنظمة البرلمانية العربية.
- ضمان التوزيع الجيد للمجلة.
- التقييم الإيجابي لموازنة عام ٢٠١١، وضرورة تحصيص مبلغ محدد في الموازنة كإسهام من جانب الاتحاد في تمويل المركز الإقليمي للتدريب والدراسات القانونية الذي يجري إنشاؤه في العاصمة اللبنانية - بيروت.
- إعادة النظر بميثاق الاتحاد ونظامه الداخلي، لإجراء التعديلات الضرورية، لاسيما لجهة زيادة ممثلي الشعب الأعضاء في اللجنة التنفيذية من عضو واحد إلى عضويين، وتقديم اقتراحات ملموسة إلى الدورة القادمة للجنة.
- ضرورة إجراء مناقشات صريحة حول الوضع في كل من تونس ومصر لمعرفة الأسباب التي أدت إلى الأحداث في البلدين الشقيقين من خلال المناقشة العامة في جلسات المؤتمر السابع عشر للاتحاد.
- العمل على رفع نسبة تمثيل النساء البرلمانيات في البرلمانات العربية مع مراعاة الثوابت بكل مجتمع عند التطبيق.

- للاتحاد البرلماني الإفريقي.
- الترحيب بالإقتراح الخاص بتمديد تعين الأستاذ نور الدين بوشكوح في منصب الأمين العام لأربع سنوات جديدة قادمة.
- الموافقة على التوصيات التي اتخذها اجتماع الخبراء البرلمانيين والقانونيين العرب، المتعلقة بمشروع الخطة الإستراتيجية للاتحاد البرلماني الدولي.
- الإسراع بإصدار المجلة نصف السنوية المخصصة للدراسات تحت اسم (آفاق برلمانية عربية) وضرورة تحسين الموقع الإلكتروني للاتحاد.
- حجب منح جائزة التميز البرلماني العربي عن عام ٢٠١١، والالتزام بمواعيد منح الجائزة للعام القادم.
- دراسة اقتراح زيادة تمثيل الشعب الأعضاء في اللجنة التنفيذية من عضو واحد إلى عضويين بعد إجراء التعديلات الالزمة في ميثاق الاتحاد ونظامه الداخلي.
- أقرت اللجنة بياناً حول الوضع العربي الراهن.
- ثانياً - الدورة الثامنة للجنة التنفيذية:** انعقدت الدورة الثامنة للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي في العاصمة القطرية - الدوحة بتاريخ ٦/٢/٢٠١١، عشية المؤتمر السابع عشر للاتحاد. وترأس الاجتماع معالي الأستاذ سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس اللجنة التنفيذية. وناقشت الدورة جدول أعمال تضمن ما يلي:
- ١ - تنفيذ قرارات الدورة السابعة للجنة التنفيذية.
- التحضير للمؤتمر السابع عشر للاتحاد - برنامج العمل.
- مجلة الاتحاد نصف السنوية.

تلقت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي من المجلس الوطني الفلسطيني، العدد ٤٢ من مجلة المجلس

البرلمانية الصادرة في (كانون الثاني - يناير ٢٠١١)، والتي تضمنت مجموعة من الموضوعات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية وكان من أبرزها:

رئيس المجلس يطرح خطة لتعزيز قضية استرداد جثامين الشهداء الفلسطينيين.

أوباما يذعن لنتنياهو.... وحل الدولتين يدنو من أجله.

تقرير صادر عن دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية حول النشاطات الاستيطانية.

ملف حول الذكرى الثانية للعدوان الإسرائيلي على غزة.

كما تلقت الأمانة العامة من إدارة العلاقات العامة والإعلام التابعة لمجلس الشورى السعودي في (محرم / كانون الثاني ٢٠١١)، العدد ١٢١ من مجلة الشورى والتي تناولت العديد من المواضيع أهمها:

إنشاء مركز للبحوث والدراسات وزيادة عدد أعضاء الإفتاء.

تنسيق سعودي - تركي في المحافظة على تناول العلاقات الثنائية وخاصة البرلمانية منها.

بدائل لتوفير الإعاشة للحجاج في منى وعرفات.

## منابر صحافية برلمانية



# اللجنة التنفيذية للاتحاد

## تعقد دورتها السابعة والثامنة (١)



### جلسات العمل

في بداية جلسة العمل الأولى أقرت اللجنة جدول أعمالها الذي تضمن البنود الآتية:

- ١ - إقرار جدول الأعمال.
- ٢ - الوضع الإداري في الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي.
- ٣ - النشاط الإعلامي للاتحاد.
- النشرة الجديدة

وكان السيد نور الدين بوشكوح قد تحدث في بداية الاجتماع موضحاً أن هذه الدورة للجنة التنفيذية تشكل محطة لمتابعة قرارات الدورة السادسة من جهة، وهي المحطة الأساسية للتحضير لأعمال المؤتمر السابع عشر للاتحاد الذي سيعقد في الدوحة يومي ٢٠١١/٣/٨ و ٩.

الإفريقي العربي.

### أولاً- الدورة السابعة للجنة التنفيذية:

عقدت اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي دورتها السابعة في العاصمة الأردنية - عمان، برئاسة معالي الأستاذ سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، رئيس اللجنة التنفيذية، وبحضور دولة السيد فيصل الفايض، رئيس مجلس النواب الأردني.

### افتتاح الدورة

افتتح معالي الأستاذ سليم الزعنون اجتماع اللجنة مرحباً باعضاءها، ومهنأً دولة السيد فيصل الفايض بثقة مجلس النواب الأردني، ثم تناول الوضع السياسي في المنطقة مديناً المخططات الصهيونية لتهويد القدس من جانب الحكومة الإسرائيلية، التي تمعن في بناء المستوطنات في جميع أنحاء فلسطين، مما حدا بالقيادة الفلسطينية إلى وقف المفاوضات معها. كما وجه الرئيس الزعنون التحية إلى البلدان التي أعلنت عزمها على الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

واستمع أعضاء اللجنة إلى كلمة دولة السيد فيصل الفايض، رئيس مجلس النواب الأردني، الذي أعرب عن تمنياته بنجاح أنشطة الاتحاد في مجالات النشر والإعلام، ولاسيما إصدار مجلة خاصة تعنى بالدراسات البرلمانية. وعقد مؤتمر برلماني عربي لتفعيل دور المرأة، وإنشاء مركز للتدريب البرلماني. كما نوه بأهمية الحوار البرلماني

## الزعنون يدين بشدة الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن

وازدراه القرارات الدولية، ويتناقض مع التعبادات والوعود الأمريكية التي تطلق تصريحات ضد الاستيطان وتعد بحل الدولتين. وحيال الزعنون مواقف القيادة الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس على رفضها الضغوط الأمريكية بعدم اللجوء لمجلس الأمن، كما ثمن عالياً الشعب الفلسطيني على موقفه الصامد والداعم للقيادة في رفضها لهذه الضغوط وحافظها على الثوابت، ودعا إلى الإسراع في إنهاء الانقسام بأي شكل وأي ثمن لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية التي أصبحت ضرورة ملحة الآن أكثر من أي وقت مضى.

في تصريح صحفي له شجب الأخ سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وأدان بشدة استخدام حق النقض (الفيتو)، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، لمنع إجماع أعضاء مجلس الأمن الدولي على إدانة سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وثمن الزعنون مواقف الأربع عشر عضواً الذين أدانوا إسرائيل على سياستها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ورأى الزعنون أن الموقف الأمريكي يشجع إسرائيل على الاستمرار بالاستيطان

(١) النص الكامل للتقرير عن أعمال اللجنة والبيان السياسي متوفران في موقع الاتحاد على الانترنت [www.arab-ipu.org](http://www.arab-ipu.org)

تصاعدت في العقود الثلاثة الأخيرة، وعلى نطاق العالم كله، موجات الدفاع عن حقوق الإنسان كما وردت في «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الذي صدر في العاشر من كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٨، إثر اجتماع في باريس شارك فيه ممثلو ست وخمسين دولة عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وهذه الوثيقة البالغة الأهمية، ليست الأولى في تاريخ المجتمع الإنساني، ذلك أن منطق تطور المجتمعات البشرية عبر العصور يشير إلى أن هذا التطور لم يكن سوى تاريخ النضال المتواصل الذي خاضه الإنسان في سبيل الحرية والانتصار والحصول على المكافحة والحقوق، ومن أولى الوثائق المعروفة في هذا المجال: الماغنا كارتا Magna Carta، الصادرة في بريطانيا عام ١٢١٥، حول ضمان الحريات، ثم بيان الاستقلال الأمريكي لعام ١٧٧٦، وكذلك المبادئ التي أقرتها الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، والتي أكدت على الحرية والمساواة والإخاء بين جميع البشر، ودعت إلى ضمان الحريات الدينية وحرية التعبير.

وكان للعرب باع غير قليل في مضمون تأكيد حقوق الإنسان قبل الإسلام وبعد فحلف الفضول الذي جرى في القرن السادس الميلادي، بين رؤساء عدد من القبائل العربية، والذي أكد ضرورة منع الظلم والانتصار للمظلوم على الظالم، يمكن اعتباره أول جمعية للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم.

وقد لخص القرآن الكريم المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، والدعوة إلى المساواة والإخاء بين الشعوب، في الآية الثالثة عشرة من سورة الحجرات، بقوله عز وجل:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذِكْرٍ وَأَنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شَعُورًاٰ  
وَقَبْدَلْنَا عَارِفًاٰ أَنْ أَكْمَمْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتُمْ كُمْ﴾

صدق الله العظيم

ولا تزال ترن في أسماعنا صيحة الفاروق عمر بن الخطاب حين قال مخاطباً ابن أحد الوجهاء الذي اعتقد على رجل من العامة: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً». لقد استوعب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان معظم تجارب الشعوب، بحيث يمكن القول أنه ليس لهذه الحقوق هوية معينة، فهي عالمية المنشأ، عالمية الجذور، وقد ازداد اهتمام العالم بمسألة الحرية وحقوق الإنسان مؤخراً مع ازدياد الثقافة والتطور الحضاري، وتوسيع العلاقات بين الشعوب والدول، بحيث غدت هذه القضية مسألة عالمية وإنسانية شاملة، بل أصبحت معياراً يمكن الحكم من خلالها على الأنظمة والقيادات، حتى أنها أصبحت في بعض الأحيان واحداً من الأسس المعتمدة لصياغة العلاقات بين الشعوب والبلدان.

ومما يدعو إلى الأسف الشديد، أن موضوع حقوق الإنسان في الظروف الدولية الراهنة، يجري اختضاعه للاعتبارات السياسية والمصالح الأنانية للدول الكبرى، أي أن هذه الدول تتعامل مع هذا الموضوع وفق معايير مزدوجة ليست في صالح تكريس مبادئ حقوق الإنسان كواحد من الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين الدول.

أخيراً، إن موضوع حقوق الإنسان ينطلق من حقيقة راسخة، هي أن الحق والحرية يشكلان قيمتين أساسيتين من القيم الإنسانية، فضلاً عن ارتباط هذه القيم بتحقيق الديمقراطية، وترسيخ ممارستها، فإنها ترتبط كذلك باطلاق طاقات الجماهير وقدراتها الخلاقة واسهاح المجال لها للمساهمة في صنع القرارات، والاختيار الحر لطريق التطور الاقتصادي والاجتماعي، وهو موضوع بالغ الأهمية في عالمنا العربي اليوم.

ولذلك يغير الاتحاد البرلماني العربي هذه المسألة اهتماماً خاصاً، انطلاقاً من أن حماية حقوق الإنسان والدفاع عن الديمقراطية - التي هي أحد تجليات هذه الحقوق - يدخل في صلب عمل البرلمانات ومسؤولياتها، وهي جزء لا يتجزأ من نشاطها وممارساتها.

ولهذا أيضاً كان هذا الموضوع أحد البنود الأساسية التي طرحت في المؤتمر السابع عشر للاتحاد، الذي احتضنته العاصمة القطرية - الدوحة يومي ٧ و ٨ / شباط - فبراير ٢٠١١.

## الكلمة



**بقلم: نور الدين بوشكوح**  
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

# الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: حصيلة النضال البشري عبر العصور



أحدى جلسات المؤتمر

المؤتمر في أعمال ملموسة ستقوم بها الأمانة العامة للاتحاد تحت إشراف رئيس الاتحاد الجديد، معالي السيد محمد بن مبارك الخليفي، رئيس مجلس الشورى القطري. وستتحول خطة العمل السنوية التي أقرها المؤتمر إلى برامج عمل فصلية تقوم الأمانة العامة بتنفيذها، مستلهمة روح المؤتمر وتأكيداته على التضامن والتسيير وتوحيد المواقف بين الشعب الأعضاء في الاتحاد في الميادين كافة.

وإذا كان لكل مؤتمر من مؤتمرات الاتحاد سمة خاصة ينفرد بها، فإن المؤتمر السابع عشر يتميز بأنه يؤكد، من خلال القضايا التي ناقشها، على الرابطة الجدلية بين تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وبين عملية التنمية المستدامة في الوطن العربي. وهذه القضايا تشكل المحور الأساس في عملية التقدم والنجاح في برامج التطوير في كل بلداننا. وقد تناولتها مداخلات وتصويتات السادة رؤساء المجالس والوفود، وسيعمل الاتحاد لاحقاً على بلورتها وانضاجها.

لهذا كله شكل المؤتمر السابع عشر ملماً بارزاً ومحطة بالغة الأهمية في حياة الاتحاد البرلماني العربي.

المؤتمر بأكثر من شهرин، قد أعدت مجموعة كبيرة من التقارير والمذكرات حول بنود جدول أعمال وشكلت أرضية لمناقشات ولقرارات التي اتخذها المؤتمر.

وخلال يومين من المناقشات الجادة صدرت عن المؤتمر قرارات شاملة لجميع بنود جدول الأعمال، أعلنت في بيان الدوحة الخاتمي. وانتهى المؤتمر بنجاح أكده الجميع، بعد أن رسم في خطة العمل السنوية التي أقرها، مسار أنشطة الاتحاد خلال عام ٢٠١١ في جميع ميادين العمل.

وبقي الأهم هو تجسيد قرارات

## والعلاقات البرلمانية

● لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

● لجنة شؤون المرأة والطفولة

١٠- خطة عمل الاتحاد لعام

٢٠١١

١١- الشؤون المالية:

١٢- الحساب الختامي لعام

٢٠١٠

١٣- ميزانية الاتحاد لعام

٢٠١١

١٤- المقر الجديد للاتحاد.

١٥- تعيين الأمين العام.

١٦- وكانت الأمانة العامة للاتحاد،

١٧- التي عملت في ورشة كبيرة سبقت

ليؤكدوا عمق علاقات التعاون والتسيير بين منظماتهم والاتحاد البرلماني العربي.

وقد ناقش المؤتمر جدول أعمال كبير تضمن البنود الآتية:

١- انتخاب مكتب المؤتمر (الرئيس، نائب الرئيس، أمين السر).

٢- إقرار جدول الأعمال.

٣- تقرير رئيس الاتحاد عن نشاطه ونشاطات اللجنة التنفيذية منذ المؤتمر السادس عشر.

٤- تقرير الأمين العام حول أوضاع الاتحاد وأنشطته منذ المؤتمر السادس عشر.

٥- انتقال الرئاسة.

٦- مدخلات السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود حول الوضع العربي الراهن ودور البرلمانيين العرب في استعادة التضامن العربي وتعزيزه وضمان الاستقرار الداخلي لجميع البلدان العربية.

٧- تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ودورهما في عملية التنمية المستدامة في الوطن العربي.

٨- النشاط الدولي والإقليمي للاتحاد.

٩- اجتماعات اللجان الدائمة في الاتحاد:

● لجنة الشؤون السياسية

## من قرارات المؤتمر

### تجديد تعيين الأمين العام لفترة جديدة

وافق المؤتمر بالإجماع على تجديد تعيين السيد نور الدين بوشكوح في منصب الأمين العام للاتحاد لفترة أربع سنوات قادمة. اعتباراً من نهاية مدة الحالية في تموز (يوليو) ٢٠١١.

### التضامن مع الشعبين الشقيقين في تونس ومصر

وجه المؤتمر التحية للشعب التونسي الشقيق،



نشرة تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي مرة كل شهرين

## الاتحاد البرلماني العربي يعقد مؤتمره السابع عشر في الدوحة



### المحتويات

- لنا كلمة ١  
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان  
 حصيلة النضال البشري عبر العصور ٣  
اللجنة التنفيذية للاتحاد  
تعقد دورتها السابعة والثانية ٤  
اجتماع لجنة الخبراء  
البرلمانيين والقانونيين العرب ٦  
المرصد البرلماني ٩  
القانون الدولي الإنساني  
شعار نزدده واغنية ننشدها ١٢



### الخليفي رئيساً للاتحاد البرلماني العربي

اتخذ المؤتمر السابع عشر للاتحاد البرلماني العربي الذي انعقد في العاصمة القطرية - الدوحة، قراراً بانتقال رئاسة الاتحاد البرلماني العربي من الشعبية الفلسطينية إلى الشعبة القطرية الشقيقة، بشخص رئيسها سعادة السيد محمد بن مبارك الخليفي، رئيس مجلس الشورى القطري، وترحيب من الشعب القطري الشقيق. التقووا على هدف واحد، واتخذوا مواقف موحدة من أحداث تونس ومصر، أكدت سعيهم لتعزيز التضامن العربي، ومساندة بلدانهم وشعوبهم في مواجهتها للتحديات التي تفرضها الظروف الدولية القديمة والمستجدة.

كما شارك في المؤتمر ممثلو تسعة منظمات إقليمية ودولية، عربية وغير عربية، جاؤوا ◀

في السابع والثامن من شهر شباط (فبراير) ٢٠١١، كان البرلمانيون العرب على موعد في العاصمة القطرية الدوحة للمشاركة في تظاهرة برلمانية عربية هامة هي المؤتمر السابع عشر العادي لاتحادهم.

وشكل هذا المؤتمر فرصة ثمينة لهم للتداول في شؤون بلدانهم، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى شؤونهم وعلاقتهم البرلمانية الإقليمية والدولية.

وفود من عشرين مجلساً وبرلماناً عربياً، يمثلون الأمة العربية من المحيط إلى الخليج، تظللهم رعاية سامية من دولة قطر الشقيقة، وأميرها صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ومشايخ أخوية حميمة من مجلس الشعبة البرلمانية القطرية الشقيقة، ورئيسها معايili السيد محمد بن مبارك الخليفي، رئيس مجلس الشورى القطري، وترحيب من الشعب القطري الشقيق. التقووا على هدف واحد، واتخذوا مواقف موحدة من أحداث تونس ومصر، أكدت سعيهم لتعزيز التضامن العربي، ومساندة بلدانهم وشعوبهم في مواجهتها للتحديات التي تفرضها الظروف الدولية القديمة والمستجدة.